

# سد النهضة الكبير : بين فراصل السيادة ومتطلبات الجوار

محمد لوليشي

## ملخص

على خلفية اتهامات متبادلة بانعدام الإرادة السياسية لإنجاح المفاوضات الثلاثية ما بين إثيوبيا ومصر والسودان حول تشغيل سد النهضة الكبير الذي تم تشييده على جزء من نهر النيل، تستمر مصر وإثيوبيا في المرح بين إشارات الاسترضاء والاستفزاز. ويزداد التوتر حدة بين البلدين باقتراب شهر يوليو، وهو الموعد الذي حددته إثيوبيا للبدء في ملأ السد حتى ولو في غياب اتفاق بين الأطراف. وإذا كانت مصر تستند على ما تسميه "حقوقا تاريخية" للإبقاء على حصتها في مياه النيل، فإن إثيوبيا تؤكد على حقها الأصلي في مياه النيل بحكم انطلاقه من ترابها الوطني وعلى أساس مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية. وجدير بالذكر أن توزيع مياه النيل محكوم منذ زمن طويل باتفاقيات يعود تاريخها إلى بداية القرن الماضي، ومن بينها على الخصوص اتفاقية 1902 الموقعة بين إثيوبيا وبريطانيا، من جهة، واتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا وإيطاليا، من جهة أخرى. وكذا اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا واتفاقية 1959 بين مصر والسودان.

وقد حظيت مصر بمقتضى هذه الاتفاقيات على الحصة الأكبر من المياه (ما بين 48 و69 مليار متر مكعب سنويا) كما كانت تتوفر على حق معارضة أي مشروع في بلدان المنبع، من شأنه المس بحصتها. غير أن مستوجبات التنمية الاقتصادية والتغيرات السياسية في منطقة شمال شرق أفريقيا جعلت الدول الثمانية الأخرى لحوض النيل (إثيوبيا، أوغندا، برواندي، رواندا، طانزانيا، غينيا، جنوب السودان والكونغو الديمقراطية) تطالب بحصتها العادلة في مياه النيل. وبإيعاز من إثيوبيا وتشجيع منها وقعت هذه البلدان في 2010 على اتفاقية تنظم بواسطتها توزيعا عادلا لمياه النيل التي تمر بأراضيها وذلك في غياب كل من مصر والسودان. ومن المعلوم أن مصر التي تعتبر "هبة النيل" مدينة لمياه هذا النهر الخالد لسد حاجيات سكانها الذين يتعدون المائة مليون نسمة من مياه الشرب والزراعة وتوليد الكهرباء والسياحة والنقل...ولهذه الأسباب تعتبر مصر تشغيل سد النهضة تهديدا لأمنها الوطني وتحاول بكل الوسائل الحصول عبر اتفاقية ملزمة مع إثيوبيا ضمان أقصى قدر ممكن من حصة مياه النيل.

أما إثيوبيا فتريد تسخير مياه النيل التي تعبر أراضيها لزيادة محصول الزراعة التي تشغل 40% من ساكنتها وإنتاج الطاقة الكهربائية لتلبية حاجياتها الذاتية وتصدير الباقي إلى الدول المجاورة مما سيدر عليها مدخولا سنويا يقدر بـ 70 مليون دولار. وبغض النظر عن الاعتبارات التنموية، فإن بناء أكبر سد في أفريقيا يعتبر مفخرة وطنية خصوصا وأن تمويله تم عن طريق اكتتاب وطني بعد أن رفض البنك الدولي الاستجابة لطلب إثيوبيا لتمويل المشروع. وأخيرا، فإن إنجاز المشروع يدخل في إطار محاولة إثيوبيا استعادة نفوذها الجهوي والقاري، ويقي السودان ما بين المطرقة والسندان يحاول التقريب بين القوتين الإقليميتين مستحضرا الفوائد التي يمكن أن يجنيها من بناء السد.

تحسبا لانخفاض كتلة المياه القادمة من إثيوبيا والسودان، سعت السلطات المصرية لترشيد استغلالها من خلال تدابير تهدف إلى الحد من الزراعات المستهلكة للمياه وتركيب نظام ري جديد إضافة إلى استثمار 50 مليار دولار لإنشاء أكبر محطة لتحلية مياه البحر في العالم. ومنذ بدأ إثيوبيا في بناء السد الكبير في 2011، توالى التوترات مع مصر وبلغت في بعض الفترات حد التهديد باستعمال العنف ونسف السد مما أدى بالدول النافذة وعلى رأسها الولايات المتحدة بحكم علاقتها المتميزة مع الجانبين إلى القيام بوساطة مشتركة مع البنك الدولي لتقريب وجهات نظرها، توجت بإعلان مبادئ واشنطن لـ 2015 تم بعده احراز تقدم حول حل المسائل الجوهرية.

وبالرغم من هذه الجهود، مازالت المفاوضات متعثرة بخصوص فترة ملأ السد التي تريدها مصر أن تكون طويلة (ما بين 12-20 سنة)، بينما تلح إثيوبيا على اختزالها في 5 إلى 7 سنوات، وكذا اليات فض النزاعات والطبيعة الإلزامية للاتفاق النهائي وتواجد خبراء من البلدين لمتابعة تشغيل السد. وبعد أن تجمد مسار المفاوضات بعض الأسابيع، تم استئنافه بمبادرة من السودان في بداية يونيو 2020 حيث سجل بعض التقدم حول بعض النقاط التقنية، غير أن الحاج إثيوبيا على بدء ملأ السد قبل إنهاء المفاوضات دفع بمصر إلى التوجه إلى مجلس الأمن الذي عقد جلسة يوم 29 يونيو، استمع خلالها إلى أطراف النزاع. وبموازاة مع هذا التحرك، قام رئيس الاتحاد الإفريقي بعقد اجتماع مع الأطراف بحضور مراقبين، اتفقت الأطراف على إثره بعودة التفاوض لمدة أسبوعين للوصول إلى اتفاق نهائي. بيد أن التأويل المختلف للطرفين الأساسيين في هذا الخلاف يقلل من حظوظ نجاح هذه المساعي الجوهرية مما قد تضطر بعده مصر إلى الرجوع من جديد لمجلس الأمن.